"قراءة تحليلية لنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية (02 جويلية 2026): بين استمرار النسق السياسي وتحولات السلوك الانتخابي"

An Analytical Analysis of the Results of Algeria's (July 2, 2026) Legislative Election: Between Political System Continuity and Shifts in Electoral Behavior

تاريخ الإرسال: ../../20.. تاريخ القبول: ../../20..

جحيش يوسف*	DJEHICHE Youcef
الحوكمة والقانون الاقتصادي جامعة باتنة 1	
Univ-Batna-1	
Youcef.djehiche@univ-batna.dz	

ملخص: يتناول هذا المقال الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت في 2 جويلية 2026، من خلال قراءة تحليلية لنتائجها ودلالاتها السياسية، في ضوء التحولات التي شهدها السلوك الانتخابي وعلاقة المواطن بالمؤسسات التمثيلية. وينطلق من إشكالية تتمثل في فهم المفارقة بين استمرارية النسق السياسي والمؤسساتي من جهة، وتراجع المشاركة الانتخابية وتحول أنماط المشاركة السياسية من جهة أخرى. ويهدف إلى تحليل تطور المشاركة الانتخابية في الجزائر، ومقارنة انتخابات 2026 بالاستحقاقات السابقة، والبحث في العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسساتية المفسرة لمحدودية الإقبال على الاقتراع. كما يستند إلى مقاربة الدولة الريعية لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع وتأثيرها في وظائف الأحزاب والمؤسسات الوسيطة، إلى جانب أثر التحول الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل المجال العام. ويعتمد المقال على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن ودراسة الحالة. ويخلص إلى أن انخفاض المشاركة لا يعكس بالضرورة تراجع الاهتمام بالشأن العام، بل أزمة ثقة في قنوات المشاركة التقليدية، بالتزامن مع صعود المشاركة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات التشريعية، العزوف الانتخابي؛ الدولة الريعية؛ المشاركة السياسية، وسائل التواصل الاجتماعي.

Abstract: *This article examines the Algerian legislative elections held on July 2, 2026, through an analytical reading of their results and political implications, in light of the transformations in electoral behavior and the relationship between citizens and representative institutions. It addresses the paradox between the continuity of the political and institutional system, on the one hand, and declining electoral participation and changing patterns of political participation, on the other. The article aims to analyze the evolution of electoral participation*

*-الأستاذ جحيش يوسف

in Algeria, compare the 2026 elections with previous legislative elections, and examine the political, social, and institutional factors underlying limited voter turnout. It also draws on the rentier state approach to analyze state–society relations and their impact on political parties and intermediary institutions, as well as the role of digital transformation and social media in reshaping the public sphere. The study adopts descriptive-analytical, comparative, and case-study approaches. It concludes that declining electoral participation does not necessarily reflect declining public interest, but rather a crisis of confidence in traditional channels of participation alongside the rise of digital participation.

Keywords : *Legislative Elections, Electoral Abstention, Rentier State, Political Participation, Social Media.*

مقدمـة:

لطالما شكلت الانتخابات التشريعية إحدى أهم آليات التمثيل السياسي في الأنظمة الديمقراطية، باعتبارها وسيلة لتجديد المؤسسات المنتخبة ومنحها الشرعية التمثيلية. غير أن أهمية الانتخابات لا تقاس فقط بتنظيمها بصفة دورية، وإنما ترتبط كذلك بدرجة مشاركة المواطنين فيها، ومدى ثقتهم بجدوى العملية الانتخابية، وبقدرة المؤسسات المنتخبة على التعبير عن مصالحهم والاستجابة لمطالبهم.

وقد عرفت الجزائر، مشاركات عديدة في الانتخابات التشريعية منذ بداية التعددية السياسية سنة 1991 تحولات ملحوظة اتسمت، في مجملها، باتجاه تنازلي، رغم تسجيل بعض الارتفاعات الظرفية. وقد بلغ هذا التراجع مستويات لافتة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية، وحول العوامل التي أسهمت في إعادة تشكيل السلوك الانتخابي.

ولا يمكن تفسير ظاهرة العزوف الانتخابي بعامل واحد، إذ تتداخل فيها مجموعة من العوامل السياسية والمؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية، من بينها مستوى الثقة في المؤسسات، وفعالية البرلمان، ودور الأحزاب السياسية وقدرتها على التعبئة والوساطة، فضلا عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل الاقتصاد الريعي.

كما أدى الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي والتحول الرقمي إلى ظهور أنماط جديدة من المشاركة السياسية، جعلت المواطن أكثر قدرة على التعبير عن مواقفه ومطالبه خارج القنوات التقليدية، وهو ما يطرح تساؤلا حول ما إذا كان تراجع المشاركة الانتخابية يعكس تراجعا حقيقيا في الاهتمام السياسي، أم أنه يعبر عن تحول في أشكال المشاركة وأدواتها.

وتكتسب الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2026 أهمية خاصة في هذا السياق، باعتبارها محطة جديدة تسمح بقراءة اتجاهات السلوك الانتخابي ومقارنتها بالاستحقاقات السابقة، والوقوف على دلالاتها السياسية والمؤسساتية.

وتتمثل الفجوة البحثية الذي يسعى هذا المقال إلى معالجتها في أن كثيرا من المقاربات التي تناولت المشاركة الانتخابية من خلال تحليل نسب الإقبال أو العزوف الانتخابي من منظور وصفي، فهذا المقال يقدم قراءة

تحليلية شاملة تربط بين تطور المشاركة الانتخابية وتحولات السلوك السياسي، مع الجمع بين العوامل المؤسساتية والسياسية والاقتصادية، ولا سيما أثر السياسة الريعية، والعوامل التكنولوجية المرتبطة بالتحول الرقمي.

وعليه، نطرح الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى تعكس نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2026 استمرار أزمة المشاركة الانتخابية، وما العوامل المفسرة لتحولات السلوك السياسي للمواطن الجزائري؟**

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تراجع المشاركة الانتخابية يمثل نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، في مقدمتها أزمة الثقة في المؤسسات، وضعف الوساطة الحزبية، والأداء البرلماني، وتأثير طبيعة الدولة الريعية، إلى جانب التحول الرقمي الذي أعاد تشكيل أنماط المشاركة السياسية.

وتسعى الدراسة إلى تحليل هذه العوامل من خلال قراءة تطور المشاركة الانتخابية منذ سنة 1991، وتحليل نتائج انتخابات 2026، واختبار الفرضيات المقترحة، وصولا إلى تحديد طبيعة التحولات التي طرأت على العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية في الجزائر. ومحاولة تجاوز التفسير التقليدي للعزوف الانتخابي باعتباره مجرد مؤشر على اللامبالاة السياسية، إلى أشكال جديدة من التعبير والمشاركة، خاصة في الفضاء الرقمي. وتقديم فهم أكثر تركيبا للعلاقة بين المشاركة الانتخابية، والثقة السياسية، وفعالية المؤسسات، والوساطة الحزبية، والسياسة الريعية، والتحول الرقمي في الجزائر.

ومن هذا المنطلق وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا لمحورين رئيسيين وهما كالتالي:

المحور الأول: الإطار النظري وتحولات المشاركة الانتخابية في الجزائر

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والانتخابية

ثانيا: تطور المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية (1991–2026)

المحور الثاني: الانتخابات التشريعية لسنة 2026 وتحولات السلوك السياسي في الجزائر

أولا: القراءة التحليلية لنتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2026

ثانيا: محددات العزوف الانتخابي وتحولات السلوك السياسي

المحور الأول: الإطار النظري وتحولات المشاركة الانتخابية في الجزائر

تعد المشاركة السياسية من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، لما تؤديه من دور في تحديد طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، وفي قياس مدى انخراط الأفراد والجماعات في الحياة العامة. كما تمثل الانتخابات إحدى أهم صور المشاركة السياسية في النظم التمثيلية، باعتبارها الوسيلة التي يختار من خلالها المواطنون ممثليهم في المؤسسات المنتخبة. غير أن دراسة المشاركة السياسية المعاصرة تقتضي تجاوز التصور التقليدي الذي يحصرها في عملية التصويت، نحو فهم أكثر اتساعًا يشمل مختلف أشكال الانخراط في المجال العام، بما في ذلك النشاط الحزبي والمجتمعي والرقمي.

وعليه، فإن تحليل الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2026 لا يمكن أن يقتصر على دراسة النتائج وعدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب والقوائم الانتخابية، وإنما يتطلب وضع هذه النتائج ضمن إطار نظري يسمح بفهم طبيعة المشاركة الانتخابية، وأسباب العزوف، ودور المؤسسات التمثيلية، والتحولات التي طرأت على سلوك المواطن السياسي.

أولا- الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والانتخابية

1- مفهوم المشاركة السياسية والانتخابية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، بحيث تتاح له فرصة المشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيقها.[1] كما يعتبرها اخرون مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في عملية صنع القرار السياسي أو في اختيار القائمين على ممارسة السلطة. وتشمل هذه الأنشطة التصويت في الانتخابات، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والتواصل مع المسؤولين، والانخراط في منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في النقاشات العامة، وغيرها من أشكال النشاط السياسي.[2]

فالمشاركة السياسية ليست ظاهرة أحادية البعد، وإنما هي عملية متعددة المستويات والأشكال. فقد تكون المشاركة مؤسساتية من خلال الانتخابات والأحزاب والبرلمان، وقد تكون مجتمعية عبر الجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، كما يمكن أن تكون احتجاجية من خلال المظاهرات والعرائض والحملات المطلبية، أو رقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية.

ويميز بعض الباحثين بين المشاركة السياسية التقليدية والمشاركة السياسية غير التقليدية. فالمشاركة التقليدية ترتبط أساسا بالتصويت والانضمام إلى الأحزاب والمشاركة في الحملات الانتخابية، في حين تشمل المشاركة غير التقليدية الاحتجاجات والمقاطعة السياسية والحملات المجتمعية والأنشطة الرقمية.[3]

ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة عند دراسة المجتمعات التي تشهد انخفاضا في نسب المشاركة الانتخابية؛ إذ لا يمكن الاستنتاج بصورة مباشرة أن انخفاض التصويت يعني تراجع المشاركة السياسية بشكل عام. فقد ينتقل المواطن من المشاركة داخل المؤسسات السياسية التقليدية إلى أشكال أخرى من المشاركة خارجها.

ومن هذا المنظور، فإن دراسة الحالة الجزائرية تقتضي التمييز بين الابتعاد عن الانتخابات والابتعاد عن السياسة .فالمواطن الذي لا يشارك في الانتخابات قد يكون غير مهتم بالشأن العام، لكنه قد يكون أيضا مهتما بالقضايا السياسية والاجتماعية، إلا أنه لا يرى في الانتخابات وسيلة فعالة لتحقيق مطالبه أو التأثير في عملية صنع القرار.

وتتأثر المشاركة السياسية بمجموعة من العوامل، من بينها طبيعة النظام السياسي، ومستوى التنمية السياسية، والثقافة السياسية، ومستوى التعليم، والثقة في المؤسسات، وفعالية الأحزاب، وطبيعة النظام الانتخابي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية.[4]

كما أن المشاركة السياسية ترتبط بدرجة شعور المواطن بقدرته على التأثير. فكلما شعر الفرد بأن مشاركته يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة، زادت احتمالية انخراطه في الحياة السياسية. أما إذا ترسخ لديه الاعتقاد بأن صوته لا يؤدي إلى تغيير حقيقي، فقد يتجه نحو العزوف أو البحث عن قنوات بديلة للتعبير.

ومن هنا، فإن المشاركة السياسية لا ترتبط فقط بالفرص التي يوفرها النظام السياسي، وإنما تتعلق أيضا بدرجة الإحساس بالفعالية السياسية، أي اعتقاد المواطن بأن بإمكانه التأثير في الحياة العامة وأن صوته له قيمة سياسية.

2- المشاركة الانتخابية والعزوف السياسي :

تمثل المشاركة الانتخابية إحدى أهم صور المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية والتمثيلية، إذ تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم والمساهمة في تشكيل المؤسسات المنتخبة. وتعد نسبة المشاركة في الانتخابات من المؤشرات التي تستخدم عادة لقياس مستوى انخراط المواطنين في العملية السياسية، لكنها لا يمكن أن تكون وحدها معيارا للحكم على طبيعة النظام السياسي أو مستوى الديمقراطية فيه.

فارتفاع نسبة المشاركة قد يكون ناتجا عن عوامل مختلفة، مثل قوة المنافسة السياسية، أو التعبئة الحزبية، أو الإحساس بأهمية الانتخابات، في حين قد يكون انخفاضها نتيجة ضعف الثقة في المؤسسات، أو ضعف المنافسة، أو عدم الاقتناع بالخيارات المتاحة، أو الاعتقاد بعدم جدوى المشاركة.[5]

ومن هنا، يرى ألان لانسلو **(Alain Lancelot)** أن العزوف الانتخابي ظاهرة متعددة الأشكال والدوافع، ولا يمكن تفسيرها باعتبارها مجرد لامبالاة سياسية؛ فقد يكون العزوف عرضيًا، أو مرتبطًا بالظروف السياسية والانتخابية الخاصة بالاستحقاق، أو ناتجًا عن ضعف اندماج الفرد في الجماعة والمجتمع السياسي. ويؤكد لانسلو أن العزوف يتأثر من جهة بالظروف السياسية الخاصة بالانتخابات، ومن جهة أخرى بدرجة اندماج الفرد في الجماعة السياسية والاجتماعية.[6]

فالعزوف الانتخابي يمثل ظاهرة متعددة الأسباب، ولا يمكن اختزالها في اللامبالاة السياسية. فقد يكون العزوف نتيجة موقف احتجاجي، أو تعبيرا عن عدم الرضا عن أداء المؤسسات، أو نتيجة لضعف الثقة في الأحزاب والمرشحين.

وفي هذا السياق، ميزت آن موكسيل **(Anne Muxel)** بين أربعة أنماط من عدم المشاركة:

1. العزوف اللامبالي:

يقصد بالعزوف اللامبالي ذلك النمط من الامتناع عن المشاركة الانتخابية الذي يرتبط بضعف اهتمام الفرد بالشأن السياسي، وغياب الإحساس بأهمية الانتخابات في تحديد الخيارات العامة أو التأثير في مسار الحياة السياسية. وفي هذه الحالة، لا يكون عدم التصويت بالضرورة موقفا احتجاجيا واعيا، وإنما يعكس نوعًا من اللامبالاة أو الابتعاد عن المجال السياسي، بحيث لا يرى المواطن في مشاركته الانتخابية قيمة أو أولوية تستحق الحضور إلى صناديق الاقتراع. وقد أشارت آن موكسيل إلى هذا النمط من خلال مفهوم «العزوف اللامبالي»، الذي يرتبط بضعف الاهتمام بالسياسة والابتعاد عن المجال الانتخابي.[7]

ويكتسب هذا النوع من العزوف أهمية خاصة عندما يتحول من سلوك فردي محدود إلى ظاهرة جماعية متكررة، إذ يمكن أن يعكس ضعف الاندماج السياسي للمواطنين وتراجع الصلة بينهم وبين المؤسسات التمثيلية. كما يرتبط، في بعض الحالات، بضعف الشعور بالانتماء الحزبي وانخفاض مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، بما يجعل الانتخابات تبدو بالنسبة إلى الناخب بعيدة عن اهتماماته اليومية ومشكلاته المباشرة.[8]

2. العزوف «خارج اللعبة» السياسية:

يشير العزوف «خارج اللعبة» السياسية إلى نمط من عدم المشاركة يعكس ابتعادا أكثر عمقا واستمرارية عن المجال السياسي، بحيث لا يقتصر الأمر على عدم التصويت في انتخابات معينة، وإنما يرتبط بضعف الاهتمام بالسياسة عمومًا، وغياب القرب من الأحزاب، ومحدودية الانخراط في مختلف أشكال المشاركة السياسية.

ويظهر هذا النوع بدرجة أكبر لدى بعض الفئات التي تعاني من ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاقتصادي، أو انخفاض مستوى التعليم، أو الإحساس بعدم القدرة على التأثير في الحياة العامة.[9]

ويتميز هذا النمط بكونه أقرب إلى الانسحاب البنيوي من المجال السياسي منه إلى موقف انتخابي ظرفي. فالمواطن الذي ينتمي إلى هذه الفئة قد لا يرى في التصويت وسيلة فعالة للتعبير عن مطالبه، كما قد يشعر بأن المؤسسات السياسية بعيدة عن واقعه الاجتماعي. ولذلك، فإن استمرار هذا النوع من العزوف يمكن أن يشكل مؤشرا على وجود أزمة أعمق في العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، لأنه يعبر عن ضعف الاندماج في المجال العام وليس فقط عن رفض انتخابي مؤقت.[10]

3. العزوف «داخل اللعبة» السياسية:

يختلف العزوف «داخل اللعبة» السياسية عن العزوف «خارج اللعبة» في كونه يصدر عن ناخبين لا يبتعدون بالضرورة عن السياسة، بل قد يكونون مهتمين بها ومتابعين لها، وربما يشعرون بالقرب من حزب أو تيار سياسي معين، غير أنهم يقررون عدم التصويت بسبب عدم رضاهم عن المرشحين أو البرامج أو العرض السياسي المتاح. ومن ثم، يصبح الامتناع عن التصويت في هذه الحالة وسيلة للتعبير عن موقف سياسي، أو شكلًا من أشكال العقاب الانتخابي، وليس مجرد نتيجة للامبالاة أو الانسحاب من المجال العام.[11]

ويتميز هذا النوع من العزوف غالبا بطابعه المتقطع والظرفي، إذ قد يصوت الناخب في انتخابات معينة ويمتنع عن التصويت في انتخابات أخرى، تبعًا لطبيعة المنافسة والبرامج والمرشحين والرهانات السياسية المطروحة. ولذلك، يمكن اعتبار هذا النمط من العزوف أحد أشكال المشاركة السياسية غير المباشرة، لأنه لا يعني بالضرورة التخلي عن الاهتمام بالشأن العام، وإنما قد يعكس رغبة في توجيه رسالة احتجاجية إلى الأحزاب والمرشحين والمؤسسات السياسية.[12]

4. عزوف التردد أو الحيرة:

يرتبط عزوف التردد أو الحيرة بحالة من عدم اليقين التي يعيشها الناخب تجاه الخيارات الانتخابية المتاحة، بحيث لا يكون قرار الامتناع عن التصويت مخططا له بصورة مسبقة، وإنما يتشكل خلال الفترة القريبة من موعد الاقتراع، وقد يتخذ في الأيام الأخيرة أو حتى في يوم الانتخابات نفسه. وينشأ هذا النوع من العزوف نتيجة ضعف القناعة بالبرامج المطروحة، أو عدم وضوح الفروق بين المرشحين، أو الشعور بأن الخيارات الانتخابية لا تعبر بصورة كافية عن تطلعات الناخب.[13]

ويتميز هذا النمط بكونه أكثر تقلبا من العزوف المستمر، إذ يمكن للناخب المتردد أن ينتقل من نية التصويت إلى قرار الامتناع، أو العكس، وفقا لتطور الحملة الانتخابية وطبيعة القضايا المطروحة. ولذلك، فإن عزوف التردد يعكس حالة من السيولة في السلوك الانتخابي، ويجعل الحدود بين المشاركة وعدم المشاركة أقل ثباتا. وتزداد أهمية هذا النمط في تحليل سلوك الشباب والناخبين الذين لا يرتبطون بصورة قوية بالأحزاب السياسية، حيث يمكن أن يتغير قرارهم الانتخابي بسرعة تبعا للسياق السياسي والانتخابي. [14]

3- نظريات تفسير السلوك الانتخابي:

ويكتسب هذا التصنيف أهمية عند تحليل الانتخابات الجزائرية، لأن انخفاض المشاركة لا يمكن تفسيره بصورة دقيقة دون معرفة دوافع المواطنين الذين اختاروا عدم التصويت.

كما أن العزوف الانتخابي قد يكون نتيجة تراكمية لضعف الثقة في المؤسسات. فالمواطن الذي لا يرى تغيرا ملموسا في حياته اليومية، أو لا يشعر بأن البرلمان يؤدي دورا مؤثرا في صناعة السياسات العامة، قد يفقد تدريجيا الحافز للمشاركة في الانتخابات.

ومن هنا، فإن مشكلة المشاركة الانتخابية لا تعالج فقط من خلال الدعوة إلى التصويت، وإنما من خلال تعزيز قيمة التصويت في نظر المواطن، وذلك عبر تقوية المؤسسات المنتخبة، وتعزيز الشفافية، وربط الانتخابات بالقدرة الفعلية على التأثير في السياسات العامة.

تكتسب دراسة السلوك الانتخابي أهمية خاصة لفهم الأسباب التي تدفع المواطن إلى المشاركة أو العزوف. فقرار التصويت يتأثر بمجموعة من العوامل، من بينها الثقة في المؤسسات، وطبيعة المنافسة السياسية، وجاذبية البرامج الانتخابية، والانتماءات الاجتماعية، وفعالية الأحزاب، ومدى اعتقاد الناخب بأن صوته يمكن أن يؤثر في النتائج. وتعد المقاربة السوسيولوجية من أقدم المقاربات التي اهتمت بتفسير السلوك الانتخابي، لرائدها بول لازارسفيلد **(Paul Lazarsfeld)** الذي يرى أن الاختيار الانتخابي لا يتحدد فقط بالخصائص الفردية للناخب، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بالوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه. فعوامل التأثير مثل الطبقة الاجتماعية، والمهنة، والدين، والانتماء الجغرافي، والأسرة، وشبكات العلاقات الاجتماعية في تشكيل التوجهات الانتخابية. فالناخب لا يتخذ قراره في فراغ، وإنما يتأثر بالمجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها وبشبكات الاتصال والتفاعل التي تحيط به.[15]

كما أن المشاركة الانتخابية تتأثر بطبيعة النظام الانتخابي نفسه، إذ يمكن للقواعد الانتخابية أن تؤثر في سلوك الناخبين وفي درجة التنافس بين الأحزاب، وفي مدى شعور المواطنين بأن أصواتهم يمكن أن يكون لها تأثير فعلي في النتائج[16].

ومن منظور الاختيار العقلاني، يمكن أن يرى المواطن أن تكلفة المشاركة، سواء من حيث الوقت أو الجهد، لا تتناسب مع الفائدة المتوقعة منها، خاصة إذا كان يعتقد أن نتائج الانتخابات لن تؤدي إلى تغيير جوهري في السياسات العامة[17].

وفي ظل التحولات الرقمية، أصبحت هذه المقاربات بحاجة إلى التوسع، لأن المواطن أصبح قادرا على ممارسة أشكال جديدة من المشاركة السياسية خارج القنوات التقليدية. فقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى توسيع المجال العام، وأتاحت للأفراد إمكانية التعبير عن مواقفهم بصورة مباشرة وسريعة، بعيدا عن الوساطة التقليدية للأحزاب والمؤسسات السياسية.[18]

وبذلك، أصبح من الضروري التمييز بين المشاركة الانتخابية والمشاركة السياسية، لأن انخفاض الأولى لا يعني بالضرورة تراجع الثانية. فقد يتراجع إقبال المواطنين على صناديق الاقتراع، بينما ترتفع في المقابل مشاركتهم في النقاشات الرقمية أو الحملات الإلكترونية أو المبادرات الاجتماعية.

ثانيا- تطور المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية (1991–2026)

1- المسار التاريخي للمشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية

شكلت الانتخابات التشريعية لسنة 1991 نقطة تحول أساسية في تاريخ المشاركة السياسية في الجزائر، باعتبارها أول انتخابات تشريعية تعددية في سياق التحول السياسي الذي أعقب دستور 1989، والذي أرسى رسميا التعددية السياسية والحزبية. وقد اتسمت هذه الانتخابات بمستوى مرتفع نسبيا من المشاركة الشعبية، وهو ما يعكس، من جهة، حداثة التجربة التعددية، ومن جهة أخرى، ارتفاع مستوى الاهتمام بالمنافسة السياسية وبإعادة تشكيل المؤسسات المنتخبة في ظل الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد.[19] والتي آلت الأغلبية للإسلاميين (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، مما أعقبه الغاء المسار الانتخابي وتشكيل **"مجلس وطني انتقالي** (Conseil national de transition)، لاحقا في 18 ماي 1994 بديلا للمجلس الشعبي الوطني لتسيير المرحلة الانتقالية.[20]

وبعد صدور دستور 28 فبراير 1996 الذي أعاد ترتيب وتقنين مهام مؤسسات الدولة واستحداث غرفة ثانية وهي مجلس الامة، استأنفت العملية الانتخابية التشريعية سنة 1997 في سياق سياسي وأمني مختلف. وقد سجلت هذه الانتخابات مستوى مرتفعا من المشاركة، بما يعكس استمرار أهمية الانتخابات باعتبارها إحدى آليات إعادة بناء المؤسسات السياسية في مرحلة اتسمت بتحديات متعددة.[21]

ومع انتخابات 30 ماي 2002، بدأت مؤشرات التراجع في المشاركة الانتخابية تظهر بصورة أكثر وضوحا، حيث انخفضت نسبة الإقبال مقارنة بانتخابات 1997.[22] وقد تواصل هذا الاتجاه في انتخابات 2007،[23] التي سجلت واحدة من أدنى نسب المشاركة منذ بداية التعددية، حيث تركت التجربة المريرة التي عرفتها الجزائر في التسعينات آثرا في المواطن وأصبح لا قبل فتح باب المغامرة السياسية ويبتعد عن العمل السياسي.[24]

وشهدت انتخابات سنة 2012 ارتفاعا نسبيا في نسبة المشاركة مقارنة بانتخابات 2007، في سياق سياسي اتسم بتداعيات موجة الربيع العربي، وبمحاولة السلطة الجزائرية الاستجابة للضغوط السياسية والاجتماعية من خلال إدخال جملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية،[25] غير أن هذا الارتفاع لم يتحول إلى اتجاه مستدام، إذ عادت نسبة المشاركة إلى الانخفاض في انتخابات 2017،[26] واضحت تمثل مرحلة متقدمة في مسار تراجع المشاركة الانتخابية، حيث أصبح العزوف ظاهرة متكررة وليست مجرد حالة استثنائية مرتبطة بظروف انتخابات معينة ثم سجلت تراجعا أكثر حدة في انتخابات 2021.[27]

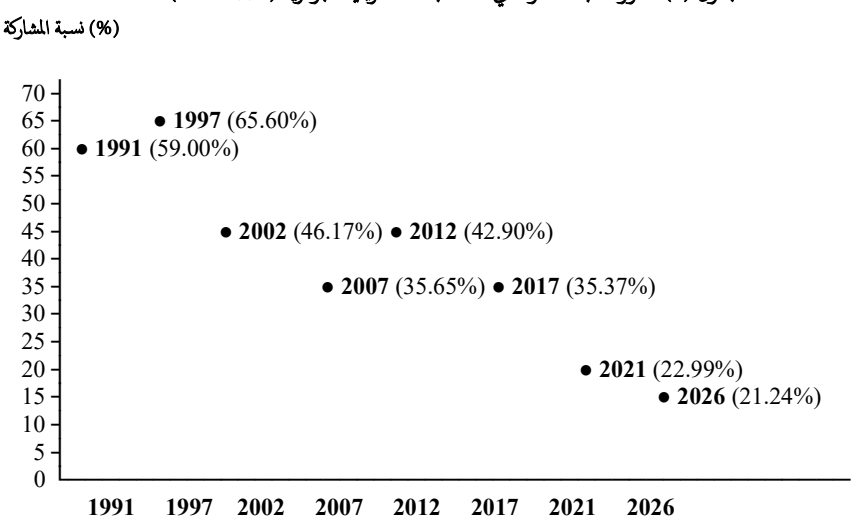
أما انتخابات سنة 2026، فتأتي في سياق تاريخي يتميز باستمرار الاتجاه التنازلي للمشاركة الانتخابية. ولذلك، فإن أهميتها لا تكمن فقط في نتائجها السياسية، وإنما أيضا في كونها تمثل محطة جديدة في مسار طويل من التحولات التي عرفها السلوك الانتخابي في الجزائر.

ومن خلال تتبعنا للمسار التاريخي الممتد من 1991 إلى 2026، يمكن ملاحظة أن المشاركة الانتخابية الجزائرية مرت من مرحلة اتسمت بمستويات مرتفعة نسبيا من التعبئة السياسية إلى مرحلة أصبح فيها العزوف الانتخابي أكثر وضوحا واستقرارا. ولا يمكن تفسير هذا التحول بعامل واحد، بل ينبغي ربطه بمجموعة من العوامل السياسية والمؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية.

2- التحليل الكمي لتطور المشاركة الانتخابية (1991-2026)

يسمح لنا التحليل الكمي لنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية بفهم الاتجاه العام للسلوك الانتخابي خلال أكثر من ثلاثة عقود. ويظهر من البيانات المتاحة أن المشاركة لم تتطور وفق مسار خطي ثابت، وإنما عرفت ارتفاعات وانخفاضات متباينة، مع وجود اتجاه عام نحو التراجع خلال الفترة المدروسة.

الجدول (1): تطور نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية (1991-2026)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الانتخابات التشريعية الجزائرية **(1991-2026)**

يكشف لنا الشكل (1) عن وجود اتجاه تنازلي طويل المدى في نسب المشاركة بالانتخابات التشريعية الجزائرية منذ بداية التعددية السياسية سنة 1991، ويمكن تقسيم هذا المسار إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: (1991-1997) تميزت بمستويات مشاركة مرتفعة نسبيا، حيث بلغت 59.00% سنة 1991 وارتفعت إلى 65.60% سنة 1997، وهو ما يعكس آنذاك ارتفاع الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية.

المرحلة الثانية: (2002-2017) اتسمت بتراجع تدريجي، رغم الارتفاع النسبي المسجل سنة 2012، بحيث انخفضت المشاركة من 46.17% سنة 2002 إلى 35.37% سنة 2017، بما يعكس بداية تشكل نمط مستقر من انخفاض الإقبال على الانتخابات التشريعية.

المرحلة الثالثة: (2021-2026) تمثل المرحلة الأكثر دلالة، إذ سجلت المشاركة أدنى مستوياتها منذ بداية التعددية، حيث بلغت 22.99% سنة 2021، ثم نحو 21.24% في انتخابات 2026،[28] وهو ما يعكس استمرار أزمة الجاذبية الانتخابية للمؤسسات التمثيلية.

3-المقارنة بين المؤشرات الكمية للمشاركة الانتخابية

لا تكتمل قراءة المشاركة الانتخابية بالاعتماد على النسبة المئوية وحدها، إذ ينبغي النظر أيضا إلى عدد المسجلين، وعدد المصوتين، وعدد الأوراق الملغاة، باعتبارها مؤشرات تساعد على فهم طبيعة المشاركة بصورة أكثر دقة.

الجدول (2): المؤشرات الكمية للانتخابات التشريعية الجزائرية (1991-2026)

السنة	عدد المسجلين	عدد المصوتين	الأوراق الملغاة	نسبة المشاركة
1991	13,256,992	7,822,579	1,104,459	%59.00
1997	15,765,088	10,337,074	1,793,127	%65.60
2002	17,951,127	8,288,536	1,069,826	%46.17
2007	18,760,400	6,678,560	1,034,747	%35.65
2012	21,645,841	9,339,026	1,703,210	%42.90
2017	23,251,503	8,225,223	1,757,043	%35.37
2021	24,490,180	7,628,656	1,120,678	%22.99
2026	23,872,756	5,071,020	959,689	%21.24

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية للانتخابات التشريعية الجزائرية.

يسمح لنا هذا الجدول، بإجراء مقارنة بين مختلف الاستحقاقات، كما يساعد على التمييز بين انخفاض نسبة المشاركة الناتج عن انخفاض العدد الفعلي للمصوتين، وبين التغيرات الناتجة عن ارتفاع عدد المسجلين في القوائم الانتخابية.

وتكتسب هذه المقارنة أهمية خاصة في الحالة الجزائرية، لأن دراسة العزوف الانتخابي ينبغي أن تتجاوز النسبة الإجمالية للمشاركة نحو تحليل السلوك الفعلي للناخبين، بما في ذلك نسبة الأوراق الملغاة، التي يمكن أن تعكس في بعض الحالات احتجاجا انتخابيا أو عدم رضا عن الخيارات السياسية المتاحة.

4- انتخابات 2026 في سياق التحولات التاريخية للمشاركة

تمثل انتخابات 2026 محطة مهمة في المسار التاريخي للمشاركة الانتخابية الجزائرية، بالنظر إلى أنها تأتي بعد تسجيل مستويات منخفضة من المشاركة في انتخابات 2021. ولذلك، فإن تحليل نتائجها ينبغي أن يتم ضمن سياق تاريخي مقارن، وليس باعتبارها حدثا انتخابيا منفصلا.

وتشير المعطيات المتاحة إلى استمرار الاتجاه التنازلي للمشاركة، وهو ما يطرح تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية، ومدى شعوره بجدوى المشاركة الانتخابية.

كما أن انخفاض المشاركة لا يعني بالضرورة انعدام الاهتمام بالشأن السياسي، إذ يمكن أن يكون المواطن قد انتقل إلى أشكال أخرى من التعبير والمشاركة، خاصة في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي. والتعبير المباشر من خلالها مع السلطات العليا في البلاد، وقد أكدت الوقائع استجابة السلطات للكثير من المطالب الشبابية والعدول عن بعض القرارات المتخذة.

ومن ثم، فإن قراءة انتخابات 2026 تقتضي التمييز بين العزوف الانتخابي والعزوف السياسي؛ فالأول يتعلق بالامتناع عن التصويت، بينما يشير الثاني إلى غياب الاهتمام بالشأن العام بصورة أوسع. وقد يكون انخفاض المشاركة الانتخابية في بعض الحالات نتيجة لتحول في أشكال المشاركة السياسية وليس بالضرورة نتيجة لتراجع الاهتمام بالسياسة.

وقد شهدت الجزائر خلال الحراك الشعبي لسنة 2019 تعبئة شعبية واسعة النطاق، شارك فيها ملايين المواطنين عبر مختلف مناطق البلاد، وأسهمت الاحتجاجات السلمية المتواصلة في إسقاط مشروع العهدة

الخامسة للرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي اضطر إلى الاستقالة في 2 أبريل 2019، في ظل ضغط شعبي وسياسي متزايد.[29] بالإضافة للمسيرات المنددة بأي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر.

5- متوسط المشاركة حسب المراحل التاريخية

يمكن تقسيم المسار الانتخابي إلى ثلاث مراحل تحليلية تسمح بمقارنة الاتجاهات العامة للمشاركة.

الجدول (3): متوسط المشاركة في الانتخابات التشريعية حسب المراحل..

المرحلة	الفترة	متوسط المشاركة
المرحلة الأولى: التعددية السياسية المبكرة	1997-1991	% 62.30
المرحلة الثانية: التراجع المتذبذب	2017-2002	% 40.02
المرحلة الثالثة: الانخفاض الحاد	2026-2021	% 22.11

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

يكشف هذا التصنيف عن تراجع واضح في متوسط المشاركة بين المراحل الثلاث، إذ انتقل من أكثر من 62% خلال المرحلة الأولى إلى نحو 40% خلال المرحلة الثانية، ثم إلى 22% خلال المرحلة الثالثة. ويشير هذا الانخفاض المتدرج إلى أن العزوف الانتخابي أصبح ظاهرة أكثر استقرارا، ولم يعد مجرد نتيجة لظروف انتخابية ظرفية.

وتكمن أهمية هذا الاتجاه في أنه يفرض إعادة النظر في تفسير المشاركة الانتخابية في الجزائر، إذ لم يعد من الممكن الاكتفاء بالعوامل المرتبطة بكل انتخابات على حدة، وإنما ينبغي البحث في التحولات البنيوية التي طرأت على النظام السياسي والمجتمع.

فانتخابات 2026 تمثل نقطة مهمة لفهم طبيعة التحولات التي عرفها السلوك الانتخابي الجزائري، كما تسمح بطرح سؤال جوهري يتعلق بما إذا كان استمرار انخفاض المشاركة يمثل أزمة في شرعية التمثيل، أم أنه يعكس تحولا في طبيعة المشاركة السياسية وانتقالها تدريجيا من القنوات الانتخابية التقليدية إلى فضاءات جديدة للتعبير السياسي.

المحور الثاني: الانتخابات التشريعية لسنة 2026 وتحولات السلوك السياسي في الجزائر

أولا: القراءة التحليلية لنتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2026

1- النتائج الانتخابية ودلالاتها السياسية

تمثل الانتخابات التشريعية محطة أساسية في مسار بناء المؤسسات التمثيلية، إذ تسمح بتجديد تركيبة البرلمان وإعادة توزيع التمثيل السياسي وفقا لاختيارات الناخبين. غير أن قراءة نتائج الانتخابات لا ينبغي أن تقتصر على توزيع المقاعد بين القوائم والأحزاب، وإنما ينبغي أن تشمل أيضا مستوى المشاركة الانتخابية، ونسبة العزوف، وطبيعة التمثيل، ومدى قدرة النتائج على التعبير عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع.

وفي هذا السياق، تكتسب الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2026 أهمية خاصة، باعتبارها تأتي بعد مسار طويل من التحولات التي شهدتها المشاركة الانتخابية منذ بداية التعددية السياسية. ولذلك، فإن دلالة نتائجها لا ترتبط فقط بالتركيبة الجديدة للبرلمان، وإنما أيضا بمدى قدرة العملية الانتخابية على تجديد الشرعية التمثيلية وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المنتخبة.

وتكشف المقارنة التاريخية لنسب المشاركة عن وجود اتجاه عام نحو الانخفاض، وهو ما يجعل انتخابات 2026 جزءا من مسار طويل. وقد أصبح السؤال المتعلق بالمشاركة أكثر أهمية من مجرد معرفة الفائزين، لأن انخفاض الإقبال على صناديق الاقتراع يطرح مسألة أعمق تتعلق بدرجة قبول المواطنين للعملية السياسية ومدى شعورهم بأن المؤسسات المنتخبة تمثل مصالحهم.[30]

ومن الناحية السياسية، فإن انخفاض المشاركة يمكن أن يؤثر في طبيعة الشرعية التمثيلية للمؤسسة البرلمانية. فالشرعية القانونية للبرلمان تستند إلى انتخاب أعضائه وفقا للقواعد الدستورية والقانونية، بينما ترتبط الشرعية التمثيلية بدرجة مشاركة المواطنين في الاختيار. ومن هنا، فإن ارتفاع نسبة العزوف يفرض على المؤسسة المنتخبة تحديا يتعلق بضرورة تعزيز الثقة وتمثيل مختلف الفئات الاجتماعية.

2- طبيعة التمثيل البرلماني وتوازناته:

لا تقتصر أهمية الانتخابات التشريعية على تحديد الفائزين بالمقاعد البرلمانية، وإنما تمتد إلى طبيعة التمثيل السياسي والاجتماعي الذي تفرزه النتائج. فالمؤسسة البرلمانية تؤدي وظائف التشريع والرقابة والتمثيل، ومن ثم فإن فاعليتها ترتبط بمدى قدرتها على التعبير عن تنوع المجتمع والاستجابة لمطالبه.

وفي هذا الإطار، فإن تحليل نتائج انتخابات 2026 ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة التوازنات السياسية داخل البرلمان، ومدى حضور الأحزاب والقوائم المختلفة، ومدى قدرتها على تشكيل فضاء تعددي حقيقي يسمح بالنقاش والتنافس حول السياسات العامة.

وتشير نظرية الحكومة التمثيلية إلى أن الانتخابات تقوم على تفويض المواطنين لممثلين يتولون ممارسة السلطة السياسية، غير أن هذا التفويض لا يعني انفصال الممثلين عن الناخبين، بل يفترض وجود علاقة مستمرة من المساءلة والتواصل.[31]

ومن ثم، فإن فعالية البرلمان لا تقاس فقط بعدد القوانين التي يصدرها، وإنما أيضا بمدى قدرته على ممارسة الرقابة، ومناقشة القضايا التي تشغل المجتمع، والتفاعل مع المطالب الاجتماعية، وتقديم نفسه باعتباره مؤسسة فاعلة في عملية صنع السياسات العامة.

وفي الحالة الجزائرية، يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل النقاش المتعلق بمكانة البرلمان في النظام السياسي، وبمدى إدراك المواطنين لدوره الفعلي. فكلما شعر المواطن بأن المؤسسة البرلمانية تمتلك قدرة حقيقية على التأثير، زادت احتمالات اهتمامه بالانتخابات التشريعية، والعكس صحيح.

3- دلالات المشاركة والعزوف الانتخابي:

تمثل نسبة المشاركة أحد أهم المؤشرات التي تسمح بقراءة الدلالات السياسية للانتخابات. فإذا كانت الانتخابات تعبر عن الاختيار السياسي للمواطنين، فإن العزوف الواسع يعني أن قطاعا مهما من الهيئة الناخبة لم يشارك في عملية اختيار ممثليه.

غير أن تفسير العزوف ينبغي أن يتم بحذر، إذ لا يمكن افتراض أن جميع الممتنعين عن التصويت يشتركون في الدوافع نفسها. فهناك من يعزف بسبب عدم الاهتمام، ومن يعزف احتجاجا على الأداء السياسي، ومن لا يجد بديلا سياسيا مقنعا، ومن يعتقد أن نتائج الانتخابات لن تؤثر بصورة جوهرية في حياته اليومية.

وتشير الأدبيات المتعلقة بالمشاركة السياسية إلى أن انخفاض المشاركة قد يرتبط بتراجع الثقة في المؤسسات، أو بضعف الإحساس بفعالية التصويت، أو بوجود فجوة بين المواطنين والمؤسسات السياسية.[32]

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى العزوف الانتخابي في الجزائر باعتباره مؤشرا على وجود فجوة بين المؤسسات التمثيلية وقطاعات من المجتمع، وهي فجوة لا يمكن معالجتها فقط من خلال الإجراءات الانتخابية، وإنما تتطلب مراجعة أوسع لعلاقة المواطن بالمؤسسات.

كما أن العزوف قد يمثل شكلا من أشكال التعبير السياسي غير المباشر، خصوصا عندما يكون المواطن على وعي بالعملية السياسية ولكنه يختار عدم المشاركة فيها. وفي هذه الحالة، يصبح الامتناع عن التصويت موقفا سياسيا يحتاج إلى تفسير، وليس مجرد غياب عن العملية الانتخابية.

ثانيا- محددات العزوف الانتخابي وتحولات السلوك السياسي

1- أزمة الثقة في المؤسسات التمثيلية:

تعد الثقة السياسية من أهم المتغيرات المؤثرة في المشاركة الانتخابية. فالمواطن الذي يثق في المؤسسات السياسية يكون أكثر استعدادا للمشاركة، لأنه يعتقد أن هذه المؤسسات تستجيب لمطالبه وأن العملية الانتخابية يمكن أن تؤدي إلى نتائج ذات معنى.

وفي المقابل، يؤدي انخفاض الثقة إلى إضعاف الحافز على المشاركة، خاصة عندما يشعر المواطن بأن المؤسسات المنتخبة لا تمتلك القدرة الكافية على التأثير في السياسات العامة.[33]

وفي الحالة الجزائرية، يمكن تفسير جزء من تراجع المشاركة الانتخابية في ضوء وجود فجوة بين توقعات المواطنين وأداء المؤسسات. فالمواطن قد يشارك في الانتخابات عندما يعتقد أن صوته يمكن أن يؤدي إلى تغيير، لكنه قد يختار العزوف عندما يشعر بأن نتائج الانتخابات لن تغير بصورة جوهرية طبيعة السياسات العامة، أو نتائجها تتأرجح بين الأحزاب الموالية للسلطة.[34]

وعليه، فإن أزمة الثقة لا ترتبط بالانتخابات وحدها، وإنما تمتد إلى المؤسسات والأحزاب والبرلمان وآليات التمثيل السياسي بصورة عامة.

2- تراجع الوساطة الحزبية وفعالية البرلمان:

تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة أساسية في الأنظمة التمثيلية، إذ تقوم بعملية تجميع المصالح والتعبئة السياسية واختيار المرشحين والتأطير السياسي للمواطنين.

غير أن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، إلى جانب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أدت إلى إضعاف احتكار الأحزاب لوظيفة الوساطة السياسية. فقد أصبح المواطن قادرا على التعبير عن مطالبه بصورة مباشرة، والتواصل مع المسؤولين، وتشكيل مواقف سياسية خارج الأطر الحزبية التقليدية.[35]

وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبي في قدرة بعض الأحزاب على تعبئة المواطنين، خاصة عندما يقتصر نشاطها على فترات الانتخابات دون حضور مستمر في الحياة الاجتماعية والسياسية.

كما أن فعالية البرلمان ترتبط بدورها بمستوى المشاركة. فإذا كان المواطن لا يرى أثرا واضحا لعمل المؤسسة البرلمانية، فقد تتراجع أهمية الانتخابات التشريعية في نظره.

ومن ثم، فإن معالجة أزمة المشاركة تتطلب إعادة بناء وظيفة الوساطة الحزبية وتعزيز فعالية البرلمان، بحيث يشعر المواطن أن هناك علاقة حقيقية بين صوته الانتخابي وبين أداء المؤسسات التي يختارها.

3- السياسة الريعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية:

تمثل طبيعة الدولة الريعية أحد المتغيرات التي يمكن أن تساعد في فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع. فيمكن أن تؤثر الريعية في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، إذ يصبح جزء من العلاقة الاجتماعية والسياسية قائما على توزيع الموارد والمنافع العامة، بدلا من أن يقوم فقط على التمثيل السياسي والمساءلة.[36]

غير أن تفسير العزوف الانتخابي من خلال الريع وحده مجحفا للظاهرة. فالريع قد يؤثر بصورة غير مباشرة في المشاركة، لكنها تتفاعل مع عوامل أخرى، مثل مستوى الثقة في المؤسسات، وفعالية الأحزاب، وطبيعة النظام السياسي، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

5- التحول الرقمي وإعادة تشكيل المشاركة السياسية:

أدى الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي إلى إعادة تشكيل المجال السياسي، إذ أصبح المواطن يمتلك أدوات جديدة للتعبير والتفاعل والمشاركة.

وقد أتاح الفضاء الرقمي إمكانية التواصل المباشر بين المواطنين والمؤسسات، كما وفر فرصا للتعبئة والنقاش وتبادل المعلومات، وأضعف جزئيا الدور التقليدي للوسائط السياسية.[37]

ومن هنا، فإن انخفاض المشاركة الانتخابية لا يعني بالضرورة انخفاض الاهتمام السياسي. فقد يكون المواطن أكثر نشاطا في الفضاء الرقمي، لكنه أقل اهتماما بالمشاركة الانتخابية التقليدية.

وتشير هذه الظاهرة إلى تحول مهم من المشاركة المؤسسية إلى المشاركة الشبكية، حيث أصبح المواطن قادرا على ممارسة التأثير السياسي من خلال شبكات التواصل والتفاعل الرقمي.

غير أن المشاركة الرقمية لا يمكن أن تحل بالكامل محل المشاركة الانتخابية، لأن الديمقراطية التمثيلية تحتاج إلى مؤسسات منتخبة تمتلك الشرعية القانونية والسياسية.

وعليه، فإن التحدي الأساسي يتمثل في كيفية الجمع بين أشكال المشاركة التقليدية والجديدة، وتحويل الفضاء الرقمي إلى أداة لتعزيز المشاركة المؤسساتية بدل أن يكون بديلا عنها.

خاتمة:

أظهرت الدراسة أن الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2026 لا يمكن فهمها باعتبارها مجرد استحقاق دوري، وإنما ينبغي وضعها ضمن التحولات التي تعرفها العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية، وتغير أنماط المشاركة والتمثيل السياسي.

وقد بين تحليل تطور المشاركة الانتخابية وجود اتجاه نحو تراجع الإقبال على الانتخابات التشريعية، بما يطرح تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة. غير أن العزوف الانتخابي لا يعكس بالضرورة غياب الاهتمام بالشأن السياسي، بل قد يعبر عن تحول في أنماط المشاركة وانتقال جزء منها من القنوات التقليدية إلى فضاءات جديدة، خاصة الفضاء الرقمي.

كما أظهرت الدراسة أن أزمة الثقة في المؤسسات السياسية والتمثيلية، إلى جانب تراجع دور الوساطة الحزبية وضعف القدرة التعبوية لبعض الأحزاب، تمثل عوامل مهمة في تفسير محدودية المشاركة. ومن ثم، فإن العزوف لا ينبغي أن يفهم باعتباره مشكلة مرتبطة بالناخب وحده، بل باعتباره أيضًا انعكاسا لأداء المؤسسات ومدى قدرة البرلمان والأحزاب على التأثير والاستجابة لتطلعات المواطنين.

وفي هذا السياق، تؤثر السياسة الريعية في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وفي أنماط الوساطة السياسية، دون أن تمثل سببا مباشرا ووحيدا للعزوف، إذ تتفاعل مع عوامل سياسية ومؤسساتية واجتماعية وثقافية أخرى.

كما كشفت الدراسة أن التحول الرقمي وسع مفهوم المشاركة السياسية، وأتاح للمواطن أدوات جديدة للتعبير والتفاعل والتعبئة خارج الأطر التقليدية. وعليه، فإن الجزائر لا تواجه بالضرورة أزمة في المشاركة السياسية بصورة مطلقة، بقدر ما تواجه أزمة في جاذبية بعض أشكال المشاركة التقليدية، وفي مقدمتها المشاركة الانتخابية.

وتكشف انتخابات 2026 عن مفارقة تتمثل في استمرار المؤسسات السياسية والانتخابية من جهة، وتحول سلوك المواطن السياسي من جهة أخرى، إذ أصبح أكثر انتقائية في اختيار قنوات التعبير عن مواقفه ومطالبه.

وعليه، فإن مستقبل المشاركة السياسية في الجزائر يتوقف على قدرة النظام السياسي والمؤسسات المنتخبة والأحزاب على استيعاب هذه التحولات، وبناء نموذج أكثر تفاعلية واستمرارية يجعل المواطن شريكا في الحياة العامة، وليس مجرد ناخب يوم الاقتراع.

ومن ثم، فإن تعزيز المشاركة لا يتحقق بمجرد الدعوة إلى التصويت، وإنما يتطلب إعادة بناء الثقة، وتجديد الوساطة السياسية، وتعزيز فعالية المؤسسات المنتخبة، وتطوير أشكال جديدة للمشاركة تتلاءم مع التحولات الاجتماعية والرقمية.

وفي الأخير، فإن معالجة العزوف الانتخابي تتطلب مقاربة شاملة تشمل الناخب والمؤسسة البرلمانية والأحزاب وآليات المشاركة والعلاقة بين الدولة والمجتمع والفضاء الرقمي، لأن المشاركة السياسية المستدامة لا تفرض من أعلى، وإنما تبنى تدريجيًا على أساس الثقة والفعالية والتمثيل الحقيقي والاستجابة لمطالب المواطنين.

الهوامش:

[1] عبد الهادي الجوهري، المشاركة الشعبية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1984، ص 135.

[2] Jan W. van Deth, "A Conceptual Map of Political Participation," Acta Politica, Vol. 49, 2014, p. 350.

[3] Pippa Norris, Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited, Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p. 45.

[4] Robert A. Dahl, *On Democracy*, New Haven: Yale University Press, 1998, pp. 37–38.

[5] Pippa Norris, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior, Cambridge: Cambridge University Press, 2004, pp. 15–16.

[6] Alain Lancelot, L'abstentionnisme électoral en France, Paris : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1968, pp. 227–247.

[7] Anne Muxel, « L'abstention : déficit démocratique ou vitalité politique ? », Pouvoirs, n° 120, Éditions Le Seuil, 2007, pp. 54–55.

[8] Ibid. pp. 55–56.

[9] Ibid. pp. 49–51.
[10] Ibid. pp. 51–53.
[11] Idem.
[12] Ibid. pp. 53–54.
[13] Ibid. pp. 54–56.
[14] Idem.
[15] Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berelson, & Hazel Gaudet, The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign, New York: Columbia University Press, 1944, pp. 1–3.
[16] Pippa Norris, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior, Op, Cit., pp. 3–7.
[17] Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy, New York: Harper & Row, 1957, pp. 260–266.
[18] W. Lance Bennett and Alexandra Segerberg, The Logic of Connective Action: Digital Media and the Personalization of Contentious Politics, Cambridge: Cambridge University Press, 2013, pp. 2–4.
[19] Bernard Manin, The Principles of Representative Government, Cambridge: Cambridge University Press, 1997, pp. 6–7.
[20] بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية. (دراسة تحليلية، ونصوص قانونية)، الجزائر: دار الأفاق، 2003، ص 13.
[21] Robert A. Dahl, On Democracy, New Haven: Yale University Press, 1998, pp. 37–39.
[22] بشير كاشة الفرحي، مرجع سابق، ص 15.
[23] المجلس الدستوري،" النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ليوم 17 ماي 2007"، الجزائر: المجلس الدستوري، 2007.
[24] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " الانتخابات التشريعية في الجزائر". وحدة تحليل السياسات في المركز، الدوحة، 2012، ص 7.
[25] المجلس الدستوري،" النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012"، الجزائر: المجلس الدستوري، 2012.
[26] المجلس الدستوري،" النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ليوم 04 مايو 2017"، الجزائر: المجلس الدستوري، 2017.
[27] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،" النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021 "، الجزائر، 2021.
[28] المحكمة الدستورية، "نتائج الانتخابات التشريعية يوم 02 جويلية 2026، الجزائر، 2026.
[29] International Crisis Group, “Breaking Algeria’s Second Republic?”, International Crisis Group, 2019.
[30] Pippa Norris, Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited, Op, Cit, pp. 20–24.
[31] Bernard Manin, Op, Cit, pp. 6–7.
[32] Robert A. Dahl, Op, Cit, pp. 37–39.
[33] Pippa Norris, Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited, Op, Cit, pp. 20–24.
[34] يوسف جحيش، "التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري: دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، مارس 2015، ص 242.
[35] W. Lance Bennett and Alexandra Segerberg, Op, Cit, pp. 2–4.
[36] Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (eds.), The Rentier State, London: Croom Helm, 1987, pp. 11–12.
[37] W. Lance Bennett and Alexandra Segerberg, Op, Cit, pp. 2–4.